صيغة عقد بيع نصيب في الميراث

إنه في يوم: ……… الموافق: ………… تم تحرير هذا العقد بين كل من: السيد: ……. مقيم برقم: …….. قسم:…… محافظة: ……. يحمل بطاقة عائلية رقم: ………. سجل مدني: ………… “طرف أول”: السيد: …… مقيم برقم: ……. قسم: ………. محافظة: ……….. يحمل بطاقة عائلية رقم: …… سجل مدني: ………… “طرف ثان” السيد: ……. مقيم برقم: ………. قسم: ……….. محافظة: ……. يحمل بطاقة عائلية رقم: …….. سجل مدني: ………… البند الأول باع الطرف الأول للطرف الثاني حصته بالميراث بنصيب …………. في تركته مورثهم المرحوم ………… المتوفي بتاريخ ……….. وانحصار إرثه الشرعي في أطراف هذا العقد وفقًا للثابت من إعلام الوراثة : ……..الصادر في الدعوي رقم : ……….. لسنة: …………..  وارثات: ……… والمتضمن: ……… البند الثاني تتضمن التركة: ……. أولًاـ العقارات: …. ثانيًاـ المنقولات: ……… ثالثًاـ الديون التي للمورث: ………… البند الثالث تم هذا البيع لقاء ثمن قدرة جزافًا بمبلغ: ………. قبضة الطرف الأول نقدًا بمجلس هذا العقد ويعتبر توقيعه علية مخالصة به. البند الرابع قام أفراد الطرف الثاني بالوفاء بالثمن بالسوية فيما بينهم لتساوي حصة كل منهم في المبيع. البند الخامس يقر أفراد الطرف الثاني أنهم يبتاعون حصة الطرف الأول ساقط الخيار ولا حق لهم في الرجوع علية أيضا لأي سبب كان. البند السادس ينصرف نطاق هذا العقد إلى ما وجد من التركة حاليًا وما قد يظهر منها مستقبلًا دون أن يكن للطرف الأول الرجوع على الطرف الثاني بشيء منه. كما يعتبر هذا العقد حواله مسبقة وتنازلًا عما قد يظهر من حقوق. البند السابع حرر هذا العقد من نسختين لكل طرف نسخة. نموذج لصيغة تنازل عن حصة في الميراث هذا نموذج للتنازل عن حصة ميراث عقار بالتراضي بين الورثة. إنه في يوم الإثنين الموافق: ……. عام: ……….. قد تحرر هذا العقد بين كل من

أولًا: السيد: …………. مصري ـ مسلم (الطرف الأول المتنازل) ثانيًا: السيد: ……….. مصري ـ مسلم ( الطرف الثاني المتنازل إلية) ثالثًا: السيد: ………… مصري ـ مسلم عن نفسها وبصفته الوصي على أبنائه (………ـ………….ـ…………) قصر المرحوم/ ……(أفراد الطرف الثالث) وجميع الأطراف مقيمين بالعقار رقم: …………. مركز: ……….. محافظة: ………. وبعد أن أقر جميع الأطراف بأهليتهم القانونية والفعلية للتعاقد والتصرف فقد اتفقوا على تحرير هذا العقد بالبنود والشروط الأتية: (بند تمهيدي): حيث أن جميع الأطراف هم جميعًا ورثة المرحومين(…….) وقد تركا لهم تركة من ضمنها العقار رقم: ……….. مركز: ……… محافظة: ……… والمكون من ستة أدوار بكل دور شقتين وحيث انه قد تم تقسيم هذا العقار فيما بين الأطراف كما هو ثابت بعقد الاتفاق والقسمة الرضائية والمؤرخ في: …/ / م. وحيث أن (الطرف الأول المتنازل) السيد: …………. قد رغبت في التنازل عن نصيبها في هذا العقار لباقي الأطراف وقد اتفقوا جميعًا على الاتي:

البند الأول التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد يتممه ويكمله ولا ينفصل عنه. البند الثاني يقر الطرف الأول السيد: ……….. بتنازلها عن كامل نصيبها الشرعي والاتفاق الوارد بعقد الاتفاق والقسمة الرضائية المؤرخ في: /……../ وذلك إلى الطرفين (الثانية والثالثة عن نفسها وبصفتها) وبعد هذا التنازل يصبح تقسيم هذا العقار المذكور كما بالبندين التاليين: البند الثالث يختص ويمتلك أفراد الطرف الثالث السيد: …….. (عن نفسة وبصفته وصية على أبنائها (……ـ…………..ـ…………) قصر المرحوم: …………. ثلثين كامل ارض وبناء العقار المذكور والمتمثل في الشقق الأتية: الشقة رقم (2) بالدور الأول. كذلك الشقة رقم (4) بالدور الثاني. الشقة رقم (6) بالدور الثالث. أيضا الشقة رقم (8) بالدور الرابع. كما الشقة رقم (9) بالدور الخامس. كذلك الشقة رقم (10) بالدور الخامس. كما الشقة رقم (11) بالدور السادس. والشقة رقم (12) أيضا بالدور السادس. البند الرابع يختص ويمتلك الطرف الثاني السيد: ……….. ثلث كامل أرض وبناء العقار المذكور والمتمثل في الشقق الأتية: الشقة رقم (1) بالدور الأول: 2 الشقة رقم (3) بالدور الثاني: أيضا الشقة رقم (5) بالدور الثالث. كذلك الشقة رقم (7) بالدور الرابع. البند الخامس هذا التنازل وهذه القسمة تشمل نسبة من الأرض المقام عليها العقار وذلك أيضا حسب نصيب كل طرف في شقق العقار المذكورة لكل طرف وهو الثلث للطرف الثاني السيد: …….. والثلثين لأفراد الطرف الثالث السيد: ……… عن نفسها وبصفتها الوصية على أبنائها القصر المذكورين. البند السادس يختص كل طرف من الطرفين الثاني والثالث بتحصيل إيجار الشقق التي أصبحت من نصيب كل منهم. ولهم الحق في حوالة الحق والدين للإيجار لكل منهم حسب نصيبه. البند السابع هذا العقد مكمل ومعدل ومتمم لعقد الاتفاق والقسمة الرضائية والمحرر بين نفس الأطراف بتاريخ / / وأن هذه القسمة والتنازل رضائي ونهائي ولا رجعة فيه. البند الثامن يقر جميع الأطراف بأنهم على أتم استعداد للمثول أمام أي جهة حكومية سواء للشهر العقاري المختص أو المحكمة المختصة أو أي جهة أخري للإقرار بهذه القسمة وهذا التنازل. البند التاسع اتفق الجميع على أنه تختص محكمة (محافظة) الابتدائية بكافة درجاتها حسب الاختصاص والنصاب. للفصل فيما قد ينشأ من نزاع بخصوص هذا العقد.